

على ذلك وان لم يكن في يده شي من ربع الوقت واحتاج الاستئذان فان شرط  
 الراغبان للمؤجلين يستدبرين ويبر فله ذلك وان لم يشترط الواقف ذلك ليس  
 للمناظر ان يستدبر الا باقوال القاضي واذ نه واذ اطلب للقاضي ان يظن على  
 الواقف الحاسة فله ذلك في السنة التي في ولايته وغيرها لانه النظر العام  
 والمقول قول المناظر فيما امر به مع جيبته لانها من الاوان يذكر شيئا زائدا على  
 المعتاد في ذلك فلا يصدق الاستئذان وليس للمناظر ان يقول للقاضي لا احا  
 سبكت حتى تقر لي **وسئل** عن ثلاثة اشخاص وقف كل واحد منهم وقفا  
 على طائفة معينة من ثمن ان يشترط عدد معلوما منهم وشروط واحد منهم  
 على الواقف عليهم ان يقرؤا له ربعة كما ملز في كل يوم بالمسجد الحرام والامر  
 قال يرضى ختمه كل يوم بالمسجد الحرام والثالث قال ما تيسر كل يوم بالمسجد  
 الحرام وشروط كل منهم ايضا ان يدعو له عقب القراءة التي يقرؤها له وصار  
 الطائفة الواقف عليهم يقرؤا باجمعهم ربعة واحدة فقط في وقت  
 واحد في المثل المشروط فيهم فيه ويدعون للجميع في ان واحد ثم يعقب  
 قرأتهم بالجملة الثلاثة الواقفين المشاء اليهم اعلاه جملة واحدة من غير  
 تمييز والنظر لهم اي الواقف عليهم ناظر عليهم فهل تصح القراءة المذكورة  
 للثلاثة الواقفين المذكورين على الوجه المذكور ويكفي القراء المشاء اليهم  
 اعلاه وتبر اذ منهم بذلك ام يلزم القراء المشاء اليهم ان يقرؤوا كل واحد  
 من الواقفين الثلاثة على انفراد ما شرط عليهم ويدعون على انفراد ما  
 حكم الله في ذلك **فاجاب** الواقف بالطريق الشرعي بعد استئذانهما لوجوه  
 المسوقة له شرعا **صحيح** فشرط الواقف يجب اتباعه ما امكن ولا يجوز  
 الاخلاق التي منه فاذا علم ذلك وتقرر فما شرط الثلاثة الواقفون  
 المذكورين يجب ان يعمل به ولا يكفى القراءة المذكورة على الوجه المشرح الا  
 لاحد الواقفين وهو الذي شرط ان تقرأه بكامله في كل يوم وامسا

الاثنان



الاثنان الاخران فلم يحصل غيرهما فلا تترادفة الواقف عليهم ولا يستحقون  
 من العلوم شيئا الا ان يتواشا شرط الواقفون على حكمه المشروط **وسئل**  
 عن شخص ادعى على اخر بالكلية وقفت هذه الدار على فلان وعلى عصبة وانا  
 عصبة واظهر من يده مستدبرها ثابته على يد حاكم حتى فانكر المدعي  
 عليه الوقفية وقال انا حالنا ربح هذه الوقفية ما كنت ملكة هذه  
 الدار وانما ملكتها بعد هذا التاريخ قبل لزوم المدعي الوقفية اثباته من ايا  
 الدار المذكورة في ملك المدعي عليه بالوقفية حالنا تاريخ الوقفية المدعي  
 بهاملا والمحال في من يوم ملكت هذه الدار متصرف فيها بالسكن والاد  
 سكان والهدم والبناء والرحمن والبيع وانما وانتم في بلد واحد والحكام  
 اهل العدل والابصاف الموجودون وليست يدعي شوكته معكم بذلك  
 ولم تعرض لي بشي من ذلك فقد مضى على ذلك لسخون عديدة فهل يلزمه  
 اثبات جريان ذلك الملك وحاكم الله في ذلك **فاجاب** ان كان شهود  
 الواقف شهدوا بالملك ان الواقف وقف هذه الدار وهو مالكها  
 يوم وقفها فالوقف صحيح وان لم يشهدوا بالملك بل بالوقفية فقط  
 ومجد الواقف واقف وقال ان الدار لم تكن في ملكي يوم شهد الشهود  
 بالوقف انما ملكتها بعد ذلك ولم يصدر مني فيها وقف حتى يعتد بها فعلي  
 مدعي الوقفية اثبات ان الدار في ملك الواقف يوم وقفها قال الامام  
 الحنفى في كتابه احكام الاوقاف وهو امام هذا الشأن والمفاسد في  
 هذا الميدان ما صورته قوم ادعوا ارضاء في بدخله قالوا وقفها فلان  
 علينا والذي في يده الارض يبيعها لارض في فاقام القوم بينة ان فلان  
 وقف هذه الارض عليهم لا يستحقون بذلك شيئا من قبل ان الرجل قد  
 يقضي الاملاك بشهادة الشهود ان فلانا وقفها لا يستحقها فلان ولا  
 القوم وكذا الوشهاد واقوالوا كانت الارض في يده يوم وقف لا يستحقون